



خارجي) وهو يقصد التيار الحودوي والتيار الوطني والمؤثرات الدولية) وان اصلاح الجامعة العربية يجب ان يبدأ من طرح (ذلك النمو من التفكير الذي يعتمد الفلسفة التوفيقية التي تحاول الجمع بين المتناقضات). ومحاولة ايجاد نمط تفكير جديد تماما. وتناول العميد مراد ابراهيم دسوقي علاقة الامن القومي بالأمن القطري واهمية انشاء محكمة عدل عربية قادرة على إزالة الرواسب التي تهدد الأمن القومي العربي وتوسيع دائرة نزاعاته العربية.

وفي الجانب الاقتصادي تحدث الدكتور طه عبدالحليم عن اهمية التكامل الاقتصادي ودور الجامعة العربية في ذلك وتناول الدكتور ابو القاسم الطويلي استراتيجية التعاون الاقتصادي العربي من خلال إقامة سوق عربية مشتركة بخطوات مدروسة ومنظمة وبمؤسسات وسياسات محددة وفي مواعيد محددة واقامة المشروعات العربية المشتركة على مزايا النسبة للاقطار المشتركة وعلى الاسس الاقتصادية وليس العاطفية او السياسية وانشاء مصرف عربي للإنشاء والتعمير والعمل على قيام سوق مشتركة عربية. وتناولت مجموعة اخرى من البحوث تعديل ميثاق جامعة الدول العربية لمطالب الدكتور ناصيف حتي بتطوير وظائف الجامعة بواسطة تقنيها واحداث وظائف جديدة. وقدم الدكتور محمد زاهي الصغير عن المشروع الليبي لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية وتحدث عمر ابراهيم العفاس عن الادبيات الرومانسية من دائرة الحلم ولكنها لا تصنع التاريخ، ذلك ان ما يصنع التاريخ هو محاولة منهم مطبات الحلم والمحيط العربي بكل متغيراته وثوابته واقترح الباحث محاولة انجاز الصيابات السياسية والتاريخية والعقلانية ومحاولة تعميق الوعي بالمصالح والخبرات المشتركة. وتحدث الدكتور احمد صادق الجهيني اقتراحا حول مشروع محكمة العدل العربية يشابه محكمة العدل الاوروبية تكون قراراتها ملزمة وانشاء جهاز للتحكيم وفرض المنازعات.

اما الندوة الفكرية التي عقدت في صنعاء في عام ٢٠٠٤ ونظمتها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن وجاءت تحت عنوان من اجل اصلاح جامعة الدول العربية فساهم فيها ابرز المفكرين في العالم العربي وتم من خلالها الخروج وبمجموعة من المبادرات والمقترحات هدفها ايجاد وسيلة اصلاح وتطوير جامعة الدول العربية كمحاولة لاجراء الجامعة من ازمتها. طالب الدكتور عبدالله ساعف بانتفاح جامعة الدول العربية على المجتمع المدني العربي وتوسيع مجال البحث عن وسائل فاعلة لإعادة الاعتبار للعمل العربي المشترك. واقترح عبدالله محجوب استخلاص مشروع متكامل يجمع المشترك بين اغلب المبادرات فيما يتعلق بتطوير الجوانب الخاصة بنظام تسوية النزاعات ونظام التصويت وضمان الامن الاقليمي وتحقيق التكامل الاقتصادي. بينما تطرق ناصف حتي الى صنع القرار وتنفيذه داخل مؤسسات جامعة الدول العربية معتبرا قاعدة الاجماع بمثابة الحاجز الاساسي امام اي قرار فاعل وفعال إلى جانب تقييد سلطات الامين العام للجامعة والتباين الاساسي بين القرار العربي المشترك والسياسات المنبثقة من الدول العربية علاوة على خلل في هذا القرار نفسه نتيجة اتصافه بالعمومية والمناشدة والتسرع وغياب اية آلية للتفكير والمتابعة، وقام خير الدين حسيب باعطاء رؤيته حول التغييرات الاقليمية والدولية بعد انتهاء الحرب الباردة والغزو العراقي للكويت وانكاسات هذه التغييرات على المنطقة العربية ونظامها الاقليمي ، ملاحظا ان الولايات المتحدة الاميركية اصبحت واقعا فاعلا في جامعة الدول العربية، وقال الباحث ان ما سيحدث في الشرق الاوسط سيعتمد على تطور الامور في العراق بعد الغزو الاميركي وان مستقبل جامعة الدول العربية يتوقف على مستقبل العراق لأن انتصار الغزو، حسب رايه ، هو تحويل جامعة الدول العربية إلى جامعة شرق اوسيطية تضم اسرائيل وايران وتركيا ، وفي الجائر اتجمع عدد من الخبراء السياسيين والقانونيين لمناقشة اشكاليات اصلاح الجامعة العربية اياما معدودة قبيل انعقاد موعد القمة العربية في ليبيا قال الدكتور القرشي ان ارجامعة الدول العربية هيئة تمكنت فعلا من ان تستوعب الارادات السياسية العربية مشيدا بفعالية اجهزتها التي تم استحداثها في سبيل تحقيق الاهداف المرجوة من سيادة واستقلال وحدة وطنية وغيرها لكن الدكتور الفخير قال ان الوقت قد حان لتنفيذ المادة ١٩ من الميثاق التأسيسي لجامعة الدول العربية والتي تنص على امكانية تعديل الميثاق مستقبلا لان الازمات الدولية والاقليمية او حركة الامن العربي على تطور الاقتصاد العربي واحداث الحادي عشر من سبتمبر ، وان هذه التحديات تتطلب بحسب رأي المتحدث ، تكتلا عربيا واندماجا على النمط الاوروبي او غيره حيث تملك الامة العربية من المقومات المشتركة الاجتماعية منها الثقافية والحضارية والسياسية ما يؤهلها للاندماج سريعا ، شرط ان تحل قضايا النزاعات الحدودية العالقة بينها بدلا من ان تبقى جامعة الدول العربية كما هي واصفها (مفكرة تصدر بيانات الشجب والتنديد وشماعة تعلق عليها الشعوب العربية كل من مظاهر الفشل) ، في حين رأى الدكتور موسى بلعيد ان طموحات جامعة الدول العربية تفوق قدراتها ، كما انها وحسب اعتقاده فظلت في لعب دورها في المستوى الدولي مشيرا الى ان تعدد القضايا العربية العالقة (مثل القضية الفلسطينية والصحراء الغربية وغيرها) ساهم في قتل هذه القضايا مرجعا ذلك الى الفكر الانعزالي الذي مازال سائدا في العديد من البلدان العربية والنمط البيروقراطي في تسيير مؤسساتها ، وفي السياق ذاته ذكر الدكتور فريوي الحاج بالمبادرات العربية لتعديل الميثاق التأسيسي للجامعة العربية و اضاف ان فشل تلك المبادرات يدلل على ان القواسم المشتركة بين الدول العربية اصحت عوامل للتفكك اكثر من ساهمتها في تحقيق وحدة عربية شريرا في الوقت نفسه الى ان لا يوجد اجماع وتوافق كلني بين الاعداء على احداث اصلاحات في جامعة الدول العربية التي اعتبرها المتحدث ناديا كوكيميا تدفع فيه الدول اشتراكات سنوية. وعلى العموم يأخذ المراقبون على مبادرات اصلاح الجامعة داخل اطر وقوالب جامدة ساهمت بشكل كبير في تعطيل آلية التنفيذ. لقد شهد العالم في الفترة الاخيرة محاولات عديدة للتقدم والانتصار والوعدة في حين نلاحظ ان العلاقات البريعة . العربية ازادت توترا وابتعادا وتأكلا مما يدل على ضعفها على افتقار الرغبة في التقارب والعمل المشترك. وفي حين كان الامل معقودا على ان تعمل قمة سرت العربية على خطوة عملية في اتجاه عملية اصلاح الجامعة العربية بعد ان هذه القمة لم تفعل سوى ما فعلته سابقتها بإحالة هذا الموضوع لمزيد من الدراسة■

التاريخ العربي المعاصر قبل ان تنردى الازواض السياسية في العالم العربي ، وقدمت مصر مبادرة اصلاح دعت فيها الي بدء حوار صريح وبناء وتمسك بالنظام الاقليمي العربي لجامعة الدول العربية يضع في الاعتبار الافكار والمبادرات والمقترحات التي طرحت سابقا. ويقوم هذا الحوار على جملة من العوامل ، كما اشارت الي ذلك المبادرة المصرية ، اهمها تنقية الاجواء العربية حيث ان العالم العربي يمر اليوم بمرحلة من اخطر مراحل تطوره في ظل متغيرات عالمية واقليمية اوجدت وضعا يشكل خطرا بيننا على المصالح العربية وان التعامل الحكيم مع هذه التطورات يتطلب بالضرورة تصفية النفوس وإزالة الشوائب في العلاقات بين الدول العربية والعمل على تسويتها في مسعى جاد لتنقية الاجواء العربية ، مما سيؤدي حتما الى تقوية النظام العربي وجامعة الدول العربية. ومن العوامل الاخرى قيام جامعة الدول العربية بدورها الاساسي وهو الأداة الرئيسية للعمل العربي المشترك. ان تاريخ جامعة الدول العربية يكشف عن افتقار الدول الاعضاء الى الارادة السياسية لتحويل الجامعة الى اكثر من مجرد اداة لتوفيق الصلات بين الدول الاعضاء. بل ان بعض الدول الاعضاء ذهب الى ابعد من ذلك عندما رفضت عرض شقونها وخلافاتها على اجهزة الجامعة. لقد حان الوقت كي يلتفت العرب الى هذه المؤسسة ومنحها المزيد من القوة والصلاحيات من خلال ايجاد آليات تنجح في القضاء على الازواجية في العمل وابداع المزيد من فرص التنسيق والتعاون بين الدول العربية لتحقيق اهداف الدول الوطنية اولا ثم الاهداف القومية في اطار جامعة الدول العربية.

ان تنقية الاجواء ستفضي في النهاية الى وضع آليات محددة وواضحة لحل النزاعات العربية. وسبق لوزراء الخارجية العرب ان صادقوا على هذه الآليات في عام ٢٠٠٠ (بعد ان حازت على موافقة القمة العربية ١٩٩٦) وما على العرب الا سوي افساح المجال امام ترجمة هذه الآليات الى خطط عمل على ارض الواقع.

وتحدثت الورقة ايضا عن انشاء محكمة عدل عربية من اجل حل النزاعات وتسويتها واخيرا فإن التكامل الاقتصادي العربي مهم جدا لتمكين العرب من تجاوز الازمات الحالية ، ولنا في الاتحاد الاوروبي أسوة حسنة في هذه الاطار ، خاصة وان العرب كانوا سابقين في هذا المجال حيث وقعوا اتفاقية التعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠. وتطالب الورقة بتشكيل برلمان عربي يوفر مظلة تشريعية لمراقبة اداء مؤسسات جامعة الدول العربية

ويساهم في رسم السياسات العامة للجامعة. وتحدثت الورقة ايضا عن ضرورة وجود آلية خاصة للأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الكثيرة في المنطقة والعالم والتي افرزت جملة من الاخطار التي تهدد المصالح القومية العربية. وتطرقت الورقة المصرية الى دعم مؤسسات جامعة الدول العربية بالمجتمع المدني العربي ومؤسساته بحيث يصعب صوت مؤسسات المجتمع المدني مسموما داخل جامعة الدول العربية ، كما وتستطيع الجامعة ان تصل الى نبضة الشارع العربي ويسر وطالبت الورقة بتغيير نظام التصويت الحالي في الجامعة لانه كما دلت التجارب ، ادى الى عاقبة عمل

الجامعة. كما طالبت الورقة بتطوير جهاز الامانة العامة وتقديم الدعم اللازم له من خلال توفير العناصر الكفوة وتحرير الامانة من القيود المالية التي قد تعوق عملها. وقد واجهت الورقة التي قدمت بعد دمجها بالمبادرة السعودية وتلقيها الدعم من سوريا الى اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في مارس ٢٠٠٥ واجهت اعتراضات عديدة حول اسس انشاء البرلمان العربي (يحدد تمثليه بحسب عدد سكان كل دولة) واعترضت بعض الدول على ما جاء في الورقة من فرض عقوبات على الدول التي لا تلتزم بتنفيذ قرارات مجلس الجامعة. اهتمت المبادرة اليمنية بمسألة تعديل نظام التصويت. كما دعت الى تحويل الجامعة الى اتحاد الدول العربية الذي سيضم مجلس الاتحاد الذي يتكون من الرؤساء والملوك العرب ومجالس اخرى للامن والدفاع والخارجية والاقتصاد والتجارة والتنمية والشؤون الاجتماعية. وشددت المبادرة اليمنية على ضرورة اقامة برلمان عربي ومجلس شورى ومجلس اقتصادي عربي يتضمن في اطاره بنك للتنمية العربي وصندوق النقد العربي ومحكمة عدل عربية علاوة على تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك. ودعت الورقة الى الاسراع بإقامة السوق العربية المشتركة وربط العالم العربي بشبكة طرق ومواصلات استراتيجية وتفعيل عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي واقامة مشاريع قومية مشتركة وتوحيد التشريعات والقوانين وتشجيع الاستثمار المشترك. وجاء في المبادرة السعودية (قبل دمجها بالمبادرة المصرية) انشاء ميثاق عربي جديد يضمن حماية المصالح المشروعة وتحقيق المطالب العادلة للدول العربية وبدعم العمل العربي المشترك. ودعت الرياض في مبادرتها الى بناء القدرات الدفاعية العربية وتبني رؤية للاستراتيجية وتطوير المشاركة السياسية داخل الدول العربية وابداع برامج لتشجيع الابداع. وركزت المبادرة على الجوانب الاقتصادية حيث حث على وضع خطة عملية لاستكمال تطبيق منقطة التجارة الحرة، ولم تغفل المبادرة السعودية القضية الفلسطينية حيث شددت على ضرورة تحمل الدول العربية واجباتها في موازنة السلطة الفلسطينية وتمكين الفلسطينيين من اقامة دولتهم المستقلة. واكدت الورقة القطرية على ضرورة الاسراع بإقامة السوق العربية المشتركة وطالبت ايضا بتوفير الامانة المالية الضرورية لتمكين الجامعة من اداء عملها بشكل فعال. كما تطرقت الورقة القطرية الى ضرورة الارتقاء بنوعية ومستوى العمل داخل الجامعة وتغيير الكوادر المناسبة من كافة الدول الاعضاء. اما ليبيا فقد دعت الى استبدال الجامعة باتحاد عربي يتخذ قراراته باغلبية الثلثين ويحظر على اعضائه توقيع الاتفاقيات العسكرية مع الدول الاجنبية او استعانة قوات خارجية من خارج دول الاتحاد او قبول اقامة قواعد عسكرية في اراضي دول الاتحاد المقترح. ونتيجة لذلك شكل عمرو موسى الامين لجامعة الدول العربية لجنة من كبار الشخصيات السياسية والقانونية على المستوى العربي اجتمعت للمرة الاولى يومي ١٥ و١٦ يونيو ٢٠٠٥ بمقر الجامعة لبلورة توافقية للافكار التي طرحت من قبل المبادرات العربية. وخلصت اللجنة الى جملة من التوصيات اهمها انشاء البرلمان العربي وانشاء مجلس الامن العربي وتعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك ووضع النظام الاساسي لمحكمة العدل العربية وانشاء المصرف العربي للاستثمار والتنمية. اما على الصعيد غير الرسمي فقد بذلت مساع عديدة تجسدت في مبادرات ومقترحات من بينها ما يتعلق باصلاح اللجنة على مجموعة من اللقاءات والندوات الفكرية التي جمعت ابرز المفكرين في الوطن العربي منها الندوة الفكرية التي عقدت في القاهرة عام ١٩٩٤. قدمت ورقة من مجموعة من الدراسات التي عكست رغبة الشارع العربي في رؤية جامعة قوية وقادرة على ترجمة الآمال والتطلعات التي يرسمها المواطن العربي لمستقبل العربي المشترك. تحدث في الندوة مجموعة من المحللين تناولوا مواضيع مختلفة اهمها ما عرضة الدكتور صالح السنوسي في ورقته جامعة الدول العربية الاستجابة الخاطئة لواقع مغاير اعتبر ان نقد ومراجعة البنى التحتية والفكرية العربية يعان ضرورة ملحة يجب ان تغطي لهما الاولوية. وقال الباحث : ان الجامعة ولدت معلقة بين انتظارين عربيين واحتمال

متى يبلغ البنيان يوما تمامه



عمرو موسى

رأب الصعد واحتواء كافة الازمات العربية . العربية داخل البيت العربي دون أي تدخلات خارجية. ومنذ بداياتها عرفت جامعة الدول العربية العديد من الازمات والاختلافات تسببت في اغراقها ، واصبحت جامعة الطرف العربي الوحيد القادر على التدخل. ولوحدة العرب. لذلك يقترد الحديث عن ضرورة اصلاح الجامعة لاجلها اكثر فاعلية في اداء دورها لمواجهة حالة التزدي التي اصابت نفاسه الى مجموعة من المنظمات الدولية يدل ، ولو جزئيا على تردد الجامعة وعدم فاعليتها في المراحل الاولى من الحرب الاهلية ويوضح في الوقت عينه اسباب نجاح التدخلات المتأخرة للجامعة ، كما حدث مع مشكلة الحدود الكويتية العراقية ١٩٦٢ والحرب الاهلية الثانية في لبنان. واخيرا فإن تبني بعض اساليب التوسط كان عاملا ضروريا في نجاحات جامعة الدول العربية. ففي معظم الحالات التي شهدت نجاحا (ولو جزئيا) للجامعة كانت الجامعة ترسل وفدا للتوسط يقوده مساعد الامين العام (مثلا لقاء سالم البياتي وفد الجامعة الى خلاف الحدود الاول بين اليمنين الشمالي والجنوبي وتولى الاخضر الابراهيمي قيادة وفد الجامعة الى مفاوضات الطائف) او الامين العام نفسه (مثلا محمود رياض في الخلاف الكويتي العراقي ١٩٧٢ وعمرو موسى الى ازمة الرئاسة اللبنانية ٢٠٠٨). ومن المظاهر الاخرى للتدخل الناجح تدخل الامين العام وارسال وحدات حفظ السلام ، خاصة في الحروب الاهلية في لبنان او في النزاع الحدودي بين العراق والكويت.

ان جامعة الدول العربية منظمة عربية تعمل في منطقة او اقليم ليس عربيا خالصا وتوجد دول قوية في هذا الاقليم ليس لديها نوايا جيدة تجاه هذه النزعة العربية وانها تستغل تلك النزعة من اجل الصعود على المزيد من القوة. لذلك فإن السؤال الاهم الذي يطرح نفسه الآن هو كيف نجعل من هذه المؤسسة اداة اكثر فاعلية في خدمة اهدافها ومصالح اعضائها وعلى خدمة السلام في المنطقة والعالم. ان زيادة التعاون بين جامعة الدول العربية والمنظمات التي تعمل في المنطقة او قريبا منها (مثلا منظمة التعاون الخليجي ومنظمة الوحدة الافريقية) كفتيلتان بإضافة دفعة قوية لنشاط الجامعة. علاوة على ذلك فإن جامعة الدول العربية بحاجة ماسة الى اصلاحات جذرية وعلى جميع الاعددة (على سبيل المثال ان لقاءات القمة التي تجري دوريا كل سنتين لم يرد لها ذكر في ميثاق الجامعة في حين ان اجراءات حل النزاعات التي نصت عليها المادة الخامسة من الميثاق لم تلمح حتى الآن). كما يجب معالجة القطاعات الموجودة في عمل مجلس الجامعة واللجنة السياسية ومؤتمرات القمة ، كما يجب اعادة النظر بصلاحيات الامانة العامة خاصة وان الامين العام يلعب دورا مهما في حل النزاعات.

إصلاح جامعة الدول العربية
لقد قامت جامعة الدول العربية لتكون منبرا مؤسسيا يتم من خلاله تفعيل كافة اوجه العلاقات بين الدول العربية والعمل على



العربية

العربية لا يبدو ناصعا بالمقارنة مع منظمات اقليمية او شبه اقليمية (على سبيل المثال حقق مجلس التعاون لدول الخليج العربية نجاحات واسعة في حل معظم الخلافات التي ظهرت بعد عام ١٩٨١، باستثناء قضية الجزر الاماراتية وايران) وربما يعود السبب في هذه الاخفاقات الى ان الجامعة تلعب دورا مزدوجا ، فهي مؤسسة اقليمية معنية بحل النزاعات بين اعضائها ، لكنها ايضا منظمة امنية جماعية (خاصة بعد توقيع الاتفاق الامني العربي في ١٩٥٠م) واجبها التنسيق بين الدول الاعضاء لمواجهة التهديدات الخارجية. ويعتقد ناي ان هذا التعارض في مهام جامعة الدول العربية يعود في الاساس الى العضوية في الجامعة لا يجري على اساس جغرافي انما على اساس اثني/ قومي. وهي بذلك تستغني اطرافا مهمة في المنطقة (مثلا تركيا وايران واللتين يعتبرهما تنوك. الامن غير العسكري في الشرق الاوسط الكبير ٢٠٠٤ وكذلك لبيخيت: الاختبار النهائي.. هل تستطيع أوروبا والولايات المتحدة وضع سياسة مشتركة للشرق الاوسط الكبير ٢٠٠٤) وهي اقرب جغرافيا من الصومال وجزر القمر. ويبدو ان هناك اربعة عوامل تقف وراء نجاحات جامعة الدول العربية في فض النزاعات العربية. العربية ، خاصة الصغيرة منها (تلك التي لم يتجاوز عدد ضحاياها الالف قتيل. اولان ان جميع محاولات التدخل التي قامت بها الجامعة (ما عدا الخلاف الحدودي الجزائري المغربي ١٩٦٢) شملت نزاعات كان طرفا فيها احد البلدان العربية التي وقعت بروتوكول الاسكندرية. ان حوالي ١٩ نزاعا (اي حوالي ٧٩٪ منها) كان لبنان او العراق او اليمن طرفا فيه). يعتقد بينغاري ان السبب في ذلك الى الاعتقاد الذي ساد منذ السبعينيات بأن جامعة الدول العربية هي ضامنة للاتفاقيات السابقة ، خاصة اذا ركزنا على توالي المشاكل في اليمن ولينان منذ الاربعينيات وبشكل دوري تقريبا. وربما يعيننا هذا السبب في فهم سبب نجاح الجامعة مع الخلافات اليمنية التي اندلعت في عام ١٩٧٩. ويمكن قول الشيء نفسه عند الحديث عن الازمات اللبنانية ودور الجامعة العربية الذي ادى الى توقيع اتفاق الطائف ١٩٨٩ والاتفاق الجديد في ٢٠٠٧ . ٢٠٠٨. وساعد الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية في الازمة العراقية الكويتية ١٩٦١ في تعزيز دورها في حماية الدول الاعضاء الصغيرة فيها وساعدنا في المحاولة من جديد في ازمتي ١٩٧٢ و ١٩٩٠ بين البلدين. ثانيا لعبت جامعة الدول العربية دورا (على الاقل في مناسبتين) في ازمتين تسمان العروبة والقومية العربية الاولى تتعلق باستقلال فلسطين والثانية بالوحدة العربية. فعندما السبت الضفة الغربية بالاردن في ٢٤ ابريل ١٩٥٠ وقعت اللجنة الحسنة ، كما يقبل عبدالحق حسونة ، اتفاقا مع السلطات الاردنية يقضي بتولي الاردن شئون الضفة الى حين التوصل الى اتفاق نهائي بشأن قضية فلسطين. ولعبت الجامعة دورا في التوصل الى اتفاق بين سوريا والجمهورية العربية المتحدة حول انفصال الاولى في الازمة التي ثارت في ١٩٦١ و ١٩٦٢. ان الدور الذي لعبته الجامعة في هذه الازمات يدل على ان البعض يرى فيها منبرا طبيعيا لحل الازمات العربية . العربية التي قد تتطور الى نزاعات بينها. ثالثا: ان قراءة لتاريخ جامعة الدول العربية يشير الى انها كانت اكثر توفيقا في معالجة الازمات الصغيرة التي فشلت الامم المتحدة وبقية المنظمات الحكومية الدولية في معالجتها و انها كانت معنية بها بشكل مباشر. وعلى النقيض مما أشار اليه الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة فإن معظم نزاعات الشرق الاوسط تصل الى عدة منظمات او مؤسسات دولية ومنها مجلس الامن وجامعة الدول العربية ومنظمة الافريقية (كما حدث مع الخلاف الحدودي الجزائري المغربي). وهذا الامر يتعارض مع ما ذهب اليه بارنيت (في بحثه الموسوم شركاء في السلام ١٩٩٥) بوجود تنسيق للجهود الدولية بين المنظمات الاقليمية والدولية الا انه يعزز ما ذهب اليه هاس (ادارة النزاعات والمنظمات الدولية ١٩٨٢) في ان هذه المؤسسات توظف بشكل استراتيجي من قبل بعض الاطراف المحلية التي تبحث عن منبر يضمن لها الانتماء الكافي. يقول حسونة عندما تهتم الجامعة ومنظمة الوحدة الافريقية بقضية معينة في الوقت عينه فإنهما لا يوحدان جهودهما من اجل تلك القضية. انما ينظر الواحد تلو الآخر لبيئته ثم يبدأ هو عمله علاوة على ذلك عندما تتدخل الامم المتحدة فإن ما حدث في الازمات التي اندلعت في الخمسينيات والستينيات يظهر عملا يناقض ما ينص عليه الفصل الثامن من ميثاق المنظمة الدولية حيث تعدد الاطراف المحلية الى تجميد عملية اتخاذ القرار داخل الجامعة عندما كانت لديهم الاسباب في